الحركة النقابية كظاهرة اجتماعية: مقاربة تاريخية سوسيولوجية.

أ. بومقورة نعيم

جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

ملخص:

تعتبر الحركة النقابية من وجهة النظر السوسيولوجية ظاهرة اجتماعية قائمة بذاتها. وحتى يتمكن أي باحث من ولوج هذا الميدان البحثي عليه بالتركيز بداية على معرفة التطور التاريخي لهذه الظاهرة من جهة ثم المعالجة النظرية لها من جهة ثانية وهذا ما سنحاول تقديمه في هذا المقال، حيث سنتطرق لموضوع التطور التاريخي للحركة النقابية والاعتراف القانوني بها. ثم سنحاول تقديم مختلف النظريات التي تطرقت لها بالتحليل والتفصيل وأخيرا نقدم إشارة مختصرة للواقع النقابي في ظل التغيرات الحادثة.

Résumé :

Le mouvement syndical a vécu plusieurs évolutions durant son parcours. Ce dernier permet aux syndicats de devenir un phénomène social très important historiquement et sociologiquement. Et un champ d'investigation riche qui ouvre plusieurs voies et pistes de recherches pour donner des explications théoriques à ce phénomène évolue à travers le temps et le lieu.

Dans cet article on essaie de donner un aperçu sur l'histoire du syndicalisme, plus une approche sociologique à cette évolution, dont le but d'ouvrir une porte sur le mouvement syndical en général et le mouvement syndical algérien en particulier.

مقدمة:

تعتبر النقابة ظاهرة اجتماعية قائمة بذاتها، وهي متفاعلة مع غيرها من الظواهر، لعل أبرزها الظواهر الاقتصادية والإنتاجية، بمعنى أن النقابة تتقاطع وتتفاعل مع العديد من الظواهر أبرزها الواقع الاقتصادي الذي تحيا فيه والتي تعمل على تحسينه بما يعود على أعضائها بالفائدة. إلا أنها من الناحية العملية

تتجاوز هذه العلاقة المختزلة إلى التكوين الشخصي والتخطيط المهني الاجتماعي والجو السياسي، إضافة إلى شعورها بالنجاح والفشل في نشاطها واتجاهاتها وسياستها[1].

ولذلك فإننا سنحاول في هذا المقال التطرق لموضوع الحركة النقابية من الجانبين التاريخي والسوسيولوجي مستعرضين ظهور وتطور النقابة تاريخيا والتفسير النظري الذي يعكس درجة تفاعلها مع الواقع الاجتماعي الذي تحيا فيه، كل هذا في العناصر الموالية.

I.التطور التاريخي والصيرورة الاجتماعية للحركة النقابية:

1. التطور التاريخي[2]:

قبل ظهور النقابات، كان المجتمع الغربي يغلب عليه الطابع الطائفي المهني– وذلك إلى غاية نهاية القرن 18 – المتميز بعدة خصائص منها: العلاقات الإنسانية والتعاونية المتدرجة بين أفراد الطائفة المهنية، غير أن هذه الخصائص لم تكن تتوافق مع مبادئ الثورتين الفكرية والصناعية مثل: احتكار العمل واقتصاره على نفس أفراد الطائفة الواحدة وعدم الانتقال من مهنة لأخرى أو من طائفة لأخرى إلا وفقا لإجراءات وشروط معينة، إضافة إلى التحكم في الإنتاج، التسويق والتسعير. في حين أن كل من الثورتين كانت تنادي بالحرية الفردية وسلطان الإرادة وإلغاء الاحتكارات. وقد رافق جانب حرية العمل مبدأ هام

---

[1]) . جورج فريدمان وبيار نافيل : رسالة في سوسيولوجيا العمل : 2، ترجمة حسن حيدر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص : 296.

[2])– للاستزادة حول التطور التاريخي للحركة النقابية على المستوى الدولي يمكن الرجوع إلى المراجع التالية:

- Jean-Pierre Delas : le mouvement ouvrier : naissance et reconnaissance 19e et 20e siècle, éditions Nathan, Paris, 1991.
- Patrick de Laubier : Histoire et Sociologie du syndicalisme : 20-21 siècles, MASSON, Paris, 1985.
- René Mouriaux : Le syndicalisme face à la crise, Editions La Découverte, Paris, 1986.
- Wolfgang Abendroth : Histoire du mouvement ouvrier en Europe, traduit par Jean Denand et Paul Laveau, Editions La Découverte, Paris, 2002.

هو" العقد شريعة المتعاقدين". ولهذا تدخلت الحكومات وتكفلت بإلغاء مثل هذه التجمعات والطوائف، وبالتالي تم منع الدولة أو أي جهة أخرى ممثلة في تنظيم معين من التدخل في وضع أو تعديل شروط العمل وظروفه لصالح أحد أطراف علاقة العمل. وعليه تم منع إنشاء الجمعيات والمنظمات العمالية وإلغاء كل تكتل يريد أو يهدف إلى التدخل في تنظيم وضبط علاقة العامل/ رب العمل. وقد سادت هذه الفكرة أغلب دول أوروبا الغربية وخاصة في أوج انتشار الثورة الصناعية.

وقد بدأت النقابة تظهر في شكلها الحديث بعد الثورة الصناعية نتيجة تغير وسائل وعلاقات الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى تغير في بنية المجتمع وانقسامه إلى طبقات، إضافة إلى ظهور مراكز الاستقطاب الصناعية وظهور البطالة واستغلال العمال وسيادة مبدأ سلطان الإرادة. هذه الظواهر وغيرها أدت إلى نمو الوعي العمالي وإحساسهم بتردي مستويات معيشتهم وتدهورها، الشيء الذي دفعهم إلى محاولة التكتل في شكل تنظيمات وتجمعات تعمل على مواجهة استغلال أرباب العمل وتهدف إلى تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأعضائها.

مرت الحركة العمالية في تطورها بعدة مراحل، أدت في النهاية إلى ظهور النقابة على مسرح الحياة الاجتماعية كقوة فاعلة في المجتمع لها أهدافها، وسائلها وطموحاتها التي تسعى إلى تجسيدها واقعيا. ويمكننا تقسيم مراحل تطور الحركة العمالية ونشأة النقابات[1] إلى ثلاث مراحل أساسية وذلك بناء على المعيار القانوني.

---

[1])– للمزيد من التفاصيل حول موضوع نشأة النقابات وتطور الحركة العمالية ككل أنظر المراجع التالية :

– جورج لوفران : **الحركة النقابية في العالم**، ترجمة : الياس مرعي، ط : 02، منشورات عويدات، بيروت، 1980.

– جمال البنا : **التاريخ النقابي المقارن**، مطابع الجامعة العمالية، القاهرة، بدون تاريخ .

أ. فترة منع إنشاء النقابات:

كان نظام الطوائف الحرفية هو المميز للفترة ما قبل الثورة الصناعية، غير أنه كان لبعض الطوائف ميل نحو التجمع في تكتلات بغية الدفاع عن مصالح أعضائها. ومع ظهور وانتشار الصناعة وكذلك الأفكار التنويرية وسيادة مبدأ الحرية الفردية، بدأت الحكومات والطبقات الحاكمة في سن القوانين لمنع مثل هذه التكتلات، بحيث اعتبر نشاط العمال المتعلق بظروف العمل وعلاقاته نشاط غير قانوني، بل وصل الأمر إلى حد تجريمه بحيث اعتبر فعلا إجراميا معاقب عليه. وكان قانون التكتلات لسنة 1799–1824 يحرم تشكيل التكتلات في انجلترا وذلك مهما كانت طبيعتها أو نوعها. أما في فرنسا[1] فقد كان قانون لوشابوليي " Loi le Chapelier " لسنة 1791 يمنع تشكيل النقابات على اعتبار أنها لا تتماشى مع النظام الاجتماعي السائد آنذاك.

ب. التطور نحو الاعتراف القانوني:

تمت أول تجربة لإتحاد الطبقة العاملة في انجلترا على يد روبرت أوين Robert Owen : (1771–1858) سنة 1830، حيث ضمت 800000 عامل. وقد أنشأ أول محاولة لكونفدرالية نقابية سنة1833، حيث أطلق عليها الاتحاد التضامني الأعظم[2]. غير أنه أخفق في ذلك لمعارضة الرأسماليين واللوردات.

أما في فرنسا فقد كان الوضع مختلفا عنه في انجلترا، حيث أخذت الحركة العمالية وقتا طويلا لتنظيم نفسها. وقد بدأت أول بوادر تشكيل الجمعيات العمالية ما بين1830–1848، حيث سمحت الحكومة سنة 1848 بحرية تكوين

−P. Silvestre et P. Wargret : **Le syndicalisme contemporain**, Librairie Armand colin, Paris, 1970.

[1])- Marie- Thérèse Join-Lambert et des autres : Politiques social, 2e éditions, Presses de sciences Po et Dalloz, Paris, 1997, P-P : 87-105.

[2])– جمال البنا : **نشأة الحركة النقابية وتطورها**، مطابع الجامعة العمالية، القاهرة، 1989، ص : 55 .

الجمعيات، غير أن هذا النظام لم يستمر طويلا نتيجة لإلغائه سنة 1851، كما منحت الإدارة صلاحية إجازة ومراقبة مثل هذه الجمعيات.

إضافة إلى هذا تم تشكيل نقابات في شكل جمعيات إغاثة، تقوم بتقديم المساعدة والتعاون بين أعضائه. وقد حاولت على وجه الخصوص التركيز على مسألة الأجور. وجاء فيما بعد قانونا ألغى جريمة التحالف (1864)، غير أنه لم يعلن رسميا عن الحق في تشكيل النقابات والسبب في ذلك يرجع حسب البعض إلى الأممية الدولية التي حاول كارل ماركس تأسيسها في لندن في نفس السنة والتي حاولت توحيد العمال من أجل القضاء على الرأسمالية ومنه الدولة، الشيء الذي أدى إلى تخوف الرأسماليين والحكام وبالتالي تم عدم منح الحق.

وفي سنة 1868 تم الاعتراف بالنشاط النقابي ولكن بشروط أهمها إيداع أنظمة النقابات الداخلية لدى السلطات العامة وإعلان اجتماعاتها مسبقا، إضافة إلى حضور ممثلين عن هذه السلطات. وهذا ما سمح بمراقبة النقابات ونشاطاتها من قبل الجهات المسؤولة وبالتالي التضييق على ممارسة الحق النقابي وتقييده.

ج. **<u>الاعتراف الرسمي بالحركة النقابية</u> :**

تمت في نهاية القرن 19 عدة حملات من اجل الاعتراف القانوني والرسمي بالحق النقابي وتم بتأثير Waldek Rousseau التصويت بالإيجاب على هذا الحق في 21 مارس 1884 [1]. هذا التاريخ الذي يعد البداية الفعلية لحرية إنشاء النقابات، وقد منح هذا الحق أولا للجمعيات المهنية، عكس

[1]- الملاحظ أن عملية التأريخ للنقابة تتطرق كثيرا لنشأة النقابة الفرنسية، فلا يخلو أي مرجع حسب إطلاعنا من الإشارة إلى نشأة النقابات في هذه الدولة، والسبب في ذلك حسب اعتقادنا هو نتيجة للثورة الفرنسية 1789 وما نتج عنها من تغيرات اجتماعية، اقتصادية وسياسية وتأثيرها على الدول المجاورة ككل. فيما يخص نشأة النقابة الفرنسية أنظر:

- Georges le Foranc : **Le syndicalisme en France**, 9e Ed., PUF, Paris, 1975.
- Marie Thérèse Join-Lambert et des autres : **Politique social**, 2e Ed. Presses de sciences Po et Dalloz, Paris, 1997.

الجمعيات المدنية التي لم تختص بهذا الحق إلا في سنة 1902 وبعد أن تم منحها هذا الحق، أعقبته عدة حقوق وامتيازات تتمثل أساسا في الشخصية المعنوية للنقابات التي تخول لها: الأهلية، الموطن، الذمة المالية المستقلة، حق التقاضي... وابتدءا من ذلك التاريخ (1884) بدأت النقابة تشق طريقها في مجال الكفاح العمالي والبحث عن الوسائل الأفضل لتحقيق المطالب العمالية والتي يراها العمال مناسبة لهم.

2. <u>الصيرورة الاجتماعية للحركة النقابية:</u>

انطلاقا من كون النقابة جزء من المجتمع، تتفاعل معه سلبا وإيجابا كما تساهم في تطوره أو تراجعه، فإنه يمكننا تقسيم مراحل تطور الحركة النقابية، من وجهة النظر الاجتماعية إلى أربع مراحل أساسية. وذلك بناء على التغير في وسائل الإنتاج والتطور الصناعي الحادث. وبالتالي التغير في علاقات الإنتاج وظهور علاقة العامل/رب العمل أو العمل/أجر، المبنية على الملكية الخاصة والحرية الفردية، إضافة إلى التنظيم الحادث في العمل والمتمثل في تقسيم العمل والتخصص، كل هذا أدى بالعمال إلى محاولة التكتل في نقابات تدافع عن مشاكلهم ومصالحهم واهتمامهم. وعليه فإن تطور الحركة النقابية كان في أصله ناتج عن التطور الحادث في أنظمة وأنماط الإنتاج (وسائل وعلاقات الإنتاج)[1]. ومن هذا المنظور يمكننا تقسيم المراحل التي مرت بها الأنظمة الإنتاجية ومنه كيفية تموضع العامل بها إلى غاية ظهور النقابات إلى أربع مراحل هي:

---

[1]) . انظر في هذا الصدد كل من:

- عبد الباسط محمد حسن : **علم الاجتماع الصناعي**، ط : 03، دار الغريب، القاهرة، 1982، ص-ص : 93-115 .
- السيد حنفي عوض: **علم الاجتماع العمل الصناعي**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1988، ص-ص: 146- 194.

اعتماد محمد علام: **علم الاجتماع الصناعي: التطور والاتجاهات**، ط: 02، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2004، ص-ص: 167-198.

أ. **نظام العائلة:** يمثل نظام العائلة نظاما تعاونيا في إنتاج منتوج معين بغية الاستهلاك الشخصي أو بنية إقامة علاقة تبادلية مع العائلات الأخرى، وهو على العموم نظام بسيط، يتميز بالتكامل والتناسق الآلي بين أعضائه.

ب. **نظام الطوائف:** ظهرت الطوائف الحرفية في أوروبا في القرن التاسع للميلاد وهي عبارة عن تنظيم يضم في صفوفه مجموعة من الأعضاء يشتغلون بنفس الحرفة. ويتركب البناء الاجتماعي الداخلي للطوائف من ثلاث مستويات: المعلم، الصانع والصبي، ومن حيث الوظائف فإنها متداخلة وللمعلم مسؤولية أكبر، فالعلاقة بينهم علاقة آلية تضامنية، بحيث تقوم الطائفة بتحديد عدد أفرادها، علاقتهم، إنتاجها، التسعير... وعليه فالنظام الطائفي هو نظام تعاوني تضامني، يعمل على ترسيخ نمط إنتاجي معين، بغية المحافظة على تقاليد إنتاجية معينة. وبالتالي يحافظ على تراتب مهني اجتماعي معين.

ج. **نظام الوسطاء:** يرجع نظام الوسطاء في أصله إلى التجار، بحيث أخذوا مركز الوسيط بين المنتج والمستهلك. فهم يقومون بالتوسط بين منتج السلعة ومستهلكيها. وبالتالي الحصول على فارق السعر كربح، وهذا النظام ساهم في ظهور وإنشاء المصانع وتغيير نمط الإنتاج من الحرفي إلى الصناعي[1].

د. **نظام المصنع** : بدأ نظام المصنع بظهور الآلة وبظهور مبدأ الحرية الفردية، الأمر الذي أحدث تغيرا واسعا وسريعا في نمط الإنتاج الموجود في ذلك الوقت، حيث تغيرت وسائل وعلاقات الإنتاج، مما أدى بدوره إلى التغيير في النظام الاجتماعي القائم ككل. فظهرت طبقيتين اجتماعيتين، مالكة لوسائل الإنتاج ومالكة لقوة العمل، إضافة إلى إلزامية وضرورة التعامل الفردي بين

[1])- لمعرفة المزيد حول نظام الوسطاء، نشأته وتطوره أنظر المرجع التالي :

-Régine Pernoud : **Les origines de la bourgeoisie**, 4e Ed., PUF, Paris, 1969.

الأولى والثانية، هذا نتج عنه استغلال للطبقة الثانية، مما استدعى تكتلها في شكل نقابات تدافع عن مصالحها وتحاول تحقيق أكبر قدر من مطالبها.

وببروز هذا النظام " نظام المصنع" وسيطرته على المواقع المعيش في أوربا، وتشكل المجتمع الصناعي وما أفرزه من تغيرات مست كافة مناحي الحياة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، الأمر الذي مكن من تكتل العمال واتحادهم في شكل نقابات تدافع عن مصالحهم وتوحد جهودهم في ظل نظام هدفه الرئيس تحقيق مزيد من الربح الأمر الذي جعل من حصولهم على الاعتراف القانوني يمر بثلاث مراحل أساسية[1]:

أ) المرحلة الكفاحية التي تميزت بمحاولات إثبات الوجود والذات والحصول على الاعتراف القانوني وقد قوبلت كل هذه المحاولات بالمنع والقمع.

ب) المرحلة الحرفية وتتميز بالعضوية الواسعة واقتصار نشاطها على التعاون والتضامن العمالي.

ج)المرحلة القومية وتتميز بالاعتراف القانوني والتكتل على المستوى الوطني، بحيث تضم بين صفوفها كل عمال الدولة ومن مختلف الفئات المهنية.

وبناءا على ما سبق نستخلص أن النظام الرأسمالي الصناعي أدى إلى ظهور نظام اجتماعي ونمط إنتاجي يختلف عما كان سابقا، كما أدى إلى ظهور تنظيمات جديدة من بينها النقابات التي أطلعت بوظيفة أساسية هي حماية العمال من استغلال أرباب العمل. وقد انقسمت النقابات في ظل هذا النظام الجديد إلى قسمين أساسين لكل واحد منهما مجموعة وظائف تميزه عن غيره وذلك بحسب طبيعة التنظيم ويمكن توضيح ذلك من خلال التقسيمين التاليين:

أ) **<u>النقابات الحرفية</u>** :

[1])_ جمال البنا : **نشأة الحركة النقابية وتطورها**، مطابع الجامعة العمالية، القاهرة، 1989، ص : 211 .

هي النقابات " التي تشتمل على عمال الحرفة الواحدة بغض النظر عن الصناعة التي يعملون فيها "[1]. وتعتبر هذه النقابات واضعة أصول العمل النقابي. واهم وظائفها المفاوضات الجماعية وعقود العمل المشتركة التي حدت من قانون العرض والطلب في سوق العمل، إلى جانب ذلك تقوم النقابات الحرفية بمهمة شركات التأمين وجمعيات الرعاية الاجتماعية، التي تقوم برعاية وتأمين أعضاء النقابات في حالات المرض، البطالة، الوفاة، التقاعد، إضافة إلى اهتمامها بمهارة وتكوين العمال وحسن إدارة العمل.

ب) <u>النقابات الصناعية</u> :

وهي "التي تضم جميع العمال الذين يشتغلون في صناعة واحدة أو صناعة متماثلة أو مرتبطة ببعضها البعض بغض النظر عن الحرفة التي يمارسها داخل هذه الصناعة"[2]. ولم تول النقابات الصناعية عناية كبيرة لما كانت تقوم به النقابات الحرفية، نتيجة تكفل الحكومات بالمسائل الاجتماعية وانتشار نظام الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، بل عنيت بصفة خاصة بالمزايا الإضافية كالمعاشات والحدود الدنيا للأجور.

II.<u>النظرية الاجتماعية وتفسير الظاهرة النقابية</u>[3] :

إن تكتل العمال في شكل نقابات، سمح لهم بالدفاع عن مصالحهم الخاصة، ومحاولة تحقيق أقصى فائدة لهم، غير أن سياسات النقابات بقيت متباينة ومختلفة وذلك وفقا للإيديولوجية والمبادئ والأفكار التي تتبناها كل

---

[1])_ عبد الباسط محمد حسن : مرجع سابق، ص: 202 .

[2])_ المرجع السابق، ص : 204 .

[3])- للتوسع أكثر حول موضوع النظرية الاجتماعية وموضوع الحركة العمالية يمكن الرجوع إلى:

- Michel Lallement : **sociologie des relations professionnelles**, Editions La Découverte, paris, 1996
- Erik Neveu :_***Sociologie des mouvements sociaux***, 3ème édition, collection repère, Editions La Découverte, Paris, 2002.
- Dominique Andolfatto et Dominique Labbé : **Sociologie des syndicats**, Editions la Découverte, Paris, 2000.

نقابة، بحيث قسم الدارسون نوع وطبيعة النشاط النقابي وعلاقة النقابة بأرباب العمل والحكومات إلى خمس تيارات أساسية هي : تيار المنفعة الاقتصادية، الذي يرى بأن النقابة تهدف إلى تحقيق أكبر معدل للأجور، تيار تأمين منصب العمل الذي يسعى للمحافظة عل منصب العمل، ثم تيار الصراع الطبقي فالتيار السياسي الذي يهتم بالانشغالات السياسية والقانونية، وأخيرا تيار العلاقات الإنسانية الذي يعطي اهتماما أكبر للمطالب الاجتماعية.

في هذا السياق أيضا قسم ميشال كروزييه Michel Crozier النظرية الاجتماعية المهتمة بالنشاط النقابي والسياسة النقابية والمفسرة لهما إلى خمس نظريات أساسية هي[1]:

1. وجهة النظر الوراثية التي ترى أو تعنى بأصل ونشأة النقابات والموقع الذي تحتله في المجتمع والحاجات التي تستجيب لها وتكيفها مع الأوضاع الاجتماعية الجديدة والتطورات التكنولوجية الحادثة.

2. وجهة النظر الوظيفية التي تركز على الناحية الوظيفية للنقابات من خلال دراسة الوظائف المنوطة بها، أي الاهتمام بالوظائف التي تقوم بها النقابة والمرتبطة بصفة مباشرة مع الواقع الاجتماعي الذي تحياه، وتركز بصفة خاصة على دراسة المفاوضات الجماعية وكيفية إدارة الاتفاقيات الجماعية.

3. وجهة النظر البنيوية وهي الوجهة التي تعتمد في دراسة النقابات على البنية الداخلية للنقابات أي دراسة الناحية التنظيمية للنقابة كبناء اجتماعي متميز له خصائص محددة تساعده على العمل بصفة مستمرة ومستقرة وهم في هذا يركزون على الناحية البيروقراطية للنقابات.

[1])_ جورج فريدمان وبيار نافيل : مرجع سابق، ص-ص : 215-242 .

4.وجهة النظر الإيديولوجية التي ترى بأن المحرك الأساسي للنقابات هو الإيديولوجية المتبناة والتي تعمل وفقا لها وتسعى إلى تحقيق أفكارها ومبادئها بناء عليها.

5.وجهة النظر التغييرية وهي لا تعتبر النقابة وحدة في البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع وإنما تعتبرها عاملا مهما في إحداث عملية تغيير المجتمع الذي توجد فيه.

إن التقسيم الذي نعتمده في هذا البحث والذي سنحاول من خلاله توضيح النظرية الاجتماعية وكيفية تفسيرها للنشاط والسياسة النقابية، تقسيم خماسي يحمل في طياته تفسير ظهور ونشأة النقابات، أسباب ظهورها، نشاطها وكيفية تعاملها مع الواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي توجد فيه.

1) **النظرية الأخلاقية للنقابة**[1]:

يرجع أصل هذه النظرية إلى القرن 19 في أوروبا، أين بدأ ظهور الأفكار المثالية والاشتراكية الطوباوية، التي تهدف إلى إعادة تشكيل المجتمع وفقا لأطر معرفية جديدة. وقد اهتمت هذه النظرية بالمبادئ الأخلاقية والدينية

[1])_ أنظر في هذا الصدد :

– عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع الاقتصادي**، الجزء (1) : النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص–ص : 195–206 .

– أحمد جامع : **المذاهب الاشتراكية**، ط : 2، دار المعارف، مصر، 1969، ص–ص : 48–124 .

- Michel Lallement : **Sociologie des relations professionnelles**, Editions la Découverte, Paris, 1996, p-p : 27-28.

كالعدل والمساواة، حيث رأى أصحابها أن أصل نشأة النقابات يعود إلى الأفكار الاشتراكية المثالية والمسيحية التي عمل على نشرها كل من سان سيمونSaint Simon(Claude Henri de Rouvroy) : (1760-1825)، وفورييه Fourier Charles (1772–1837)، برودونProudhon Pierre Joseph (1809–1865) وغيرهم. والتي تنادي بإعادة توزيع الثروة وفقا للعدالة الاجتماعية والمساواة الإنسانية، ولذلك فإن النقابات ستقوم بدور بارز في تحقيق هذه الأهداف ومنه فإنها تعتبر أهم وسيلة للقضاء على اللاعدالة التي نتجت عن تراكم الثورة في أيادي بعض الأفراد نتيجة للمنافسة الشديدة، هذا الأمر أدى بالبعض إلى إعادة النظر في ظاهرة المنافسة، ولذلك كان من الضروري تشكيل نقابات بغية إعادة توزيع الثورة بصفة عادلة بين جميع الأفراد، وعليه فإن العدل كأساس لتكوين النقابة يمثل حصن في مواجهة استغلال أرباب العمل من جهة وضد توجهات النقابات المطلبية والثورية. وإجمالا يمكننا القول أن هذه النظرية نظرت إلى النقابات كوسيلة ضرورية لمجابهة الظلم الاجتماعي الواقع على الأفراد والناتج عن اللاعدل وعن المنافسة الشديدة بين العمال وأرباب العمل وبذلك تصبح النقابة كحتمية للقضاء عليهما وتحقيق العدالة.

وبمحاولة الربط بين النقابة كحركة اجتماعية فاعلة ومتضمنات النظرية الأخلاقية نجد الحركة النقابية تتموضع كالتالي:

1) البعد المذهبي: الأفكار المثالية والمسيحية التي تركز على العدل والمساواة وإعادة توزيع الثورة على الجميع.
2) البعد الأداتي: النقابة كأهم وسيلة والتي تتحمل المسؤوليات المنوطة بالعمل والعمال ككل.
3) البعد الغائي: رفع الظلم الاجتماعي وتحقيق العدالة.

غير أن هذه النظرية تعرضت للنقد وذلك لعدم انطلاقها من المجتمع في حد ذاته وإنما اعتمدت على تصورات نظرية مثالية عما يجب أن يكون وليس

بناءا على ما هو كائن، كذلك فإن هذه النظريات ركزت على جوانب لا يمكن الإجماع حولها من قبل كل الأفراد والجماعات داخل المجتمع، خاصة مع انتشار أفكار أخرى كالحرية الفردية والديمقراطية، إضافة إلى وجود بدائل أكثر عملية من الناحية الواقعية والمعيشية كالنقابات المطلبية والثورية، التي تسعى كل منهما إلى تحقيق نتائج ملموسة لأفرادها وفقا لأساليبها الخاصة.

إن النظرية الأخلاقية تبقى محاولة لتحليل وتفسير نشوء وظهور النقابات بناء على سياستها المثالية المنتهجة من أجل تحقيق مصالح أعضائها الذين قد يجدون فائدة ترجى من الانضمام إليها.

2) <u>النظرية السيكولوجية في دراسة وتفسير نشأة النقابة وسياستها</u>:

يعتبر كل من Selig Perlman وFrank Tannenbaum أبرز من يمثل هذه النظرية[1]. تنطلق هذه النظرية في دراسة نشأة النقابات من فكرة مؤداها أن النقابة ليست سوى رد فعل سيكولوجي دفاعي. رد فعل ناتج عن ندرة مناصب العمل، سيكولوجي أي أنه متعلق بنفسية الفرد العامل. دفاعي معناه أن الفرد لا يرغب في فقدان منصب عمله، لذلك يلجأ إلى التكتل في شكل نقابة مع بقية العمال.

وعليه يلجأ العمال نتيجة لندرة الوظائف وكثرة المنافسة إلى التكتل في نقابات من أجل حماية مناصب عملهم كهدف أساسي ورئيس وبعده تأتي المطالب العمالية الأخرى كالأجور، مدة العمل، التكنولوجيا، ظروف العمل...

---

[1])_ للاستزادة حول هذا الموضوع يمكن الرجوع للمراجع التالية:

- عبد الباسط محمد حسن: مرجع سابق، ص-ص: 207-212.
- بيار لاروك: **الطبقات الاجتماعية**، ترجمة: جوزف عبود كله، ط: 02، منشورات عويدات، بيروت، 1980، ص-ص: 55-64.
- كما يمكن الرجوع إلى كتاب فرانك تاننباوم وهو: فرانك تاننباوم: **نظرات في مستقبل الحركة العمالية**، ترجمة: راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963.

تعتمد هذه النظرية على مسلمتين أساسيتين تتمثل الأولى في أن العامل لا يتميز بروح المغامرة فهو جبان لأنه لا يستطيع ترك منصب عمله بغية البحث عن منصب عمل آخر وهذه المسلمة مرتبطة بالفرد ذاته. أما المسلمة الثانية فتتعلق بجانب خارجي عن العامل وهي ندرة الوظائف وكثرة المنافسة في سوق العمل، ولذلك فإن مجرد التفكير في ترك منصب العمل من قبل العامل قد يجعل الأمر بالنسبة إليه في غاية المشقة والقسوة.

ومنه فإن ظهور النقابات وتكتل العمال كان بهدف حماية وتأمين مناصب العمل ضد خطر الندرة والمنافسة وليس بهدف تحقيق المطالب العمالية المهنية والاجتماعية والتي تعتبر هامشية بالنسبة للمطلب الرئيس والمتمثل في محافظة العامل على وظيفته.

وبمقارنة هذا الطرح مع كون الحركة النقابية حركة اجتماعية نجد ما يلي:

1) البعد المذهبي: العوامل النفسية الناتجة عن ظروف اقتصادية متميزة بالندرة والمنافسة.

2) البعد الأداتي: العمل على المحافظة على مناصب العمل عن طريق الانخراط في النقابة.

3) البعد الغائي: تأمين مناصب العمل التي تضمن بدورها أجر مستمر ومستقر للعامل.

وعلى العموم فإن النقابة وفقا لهذه النظرية لها مهمة أساسية تتمثل في زيادة الرقابة العمالية، إلا أن النظرة الأحادية للأمور تقلل من أهمية النظرية ومصداقيتها ميدانيا. وذلك لأن تكتل العمال في نقابات لا يعود إلى حالة نفسية متمثلة في حماية منصب العمل فقط بل هناك جوانب أخرى تتعلق بالنواحي المادية والاجتماعية وحتى السياسية، قد يسعى العمال إلى تحقيقها مما يضطرهم إلى التكتل في شكل نقابات.

وعليه يمكننا أن نقر بإغفال هذه النظرية لعوامل أخرى قد يكون لها دور بارز ومهم في تفسير نشأة النقابات، إضافة إلى أن هذه النظرية أمريكية المنشأ والمجتمع هناك يتميز بالمنافسة الشديدة وندرة الوظائف نتيجة للآلية المفرطة والتي أدت إلى توسع سوق العمل على حساب مناصب العمل*.

3) نظرية المضامين الاقتصادية:

هذه النظرية بريطانية المنشأ، من أهم ممثليها : بياتريس وسيدني واب Sidney Webb (1859-1947) وBeatrice Webb (1858-1943) [1]. تنطلق هذه النظرية في تحليل وتفسير نشأة النقابات من بدايات ظهور العمل الصناعي وكيفية القضاء على النظام الطائفي، الأمر الذي أدى إلى خلق ظروف وشروط عمل جديدة، عملت على ظهور فجوة بين العامل ورب العمل. هذا الأخير الذي فرض شروطه على العامل، الذي لم يجد أمامه سوى القبول بها والعمل وفقها، غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلا نتيجة لوعي العمال وإيمانهم بضرورة التكتل من أجل ضمان شروط أفضل للعمل وتحقيق مصالحهم الاقتصادية. وعليه تم تكتل العمال في شكل اتحادات ونقابات بغية الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية في مواجهة رب العمل. وقد تم التركيز على مطالب معينة منها: الأجور، مدة العمل، الظروف الفيزيقية للعمل، الضمان الاجتماعي... وهذا من أجل رفع الغبن والظلم الواقع عليهم.

لقد عملت النقابة هنا على تحقيق هدفين أساسيين، الأول يتعلق بشروط العمل وضرورة تحسينها والثاني يتعلق بالعمال وتحديدهم حسب عدد

---

*)_ يتميز المجتمع الرأسمالي اليوم بالانتقال من النمط الصناعي الآلي إلى النمط المعلوماتي، هذا الأمر أدى إلى استغناء المؤسسات الصناعية، التجارية والخدمية عن العديد من العاملين، الأمر الذي نتج عنه توسع في سوق العمل مع قلة الوظائف، هذه الأخيرة أصبحت تعتمد على التخصص الدقيق والتكوين المستمر في نفس الوقت .

[1])_ عبد الباسط محسن حسن : مرجع سابق، ص-ص : 212 – 214 .

الوظائف بغية القضاء على المنافسة فيما بينهم. وهي في سعيها لتحقيق هذه المطالب اعتمدت عدة وسائل يمكن إجمالها فيما يلي: الأولى تتمثل في طريقة الضمان المتبادل وذلك عن طريق وضع صندوق لتعويض العمال أثناء الإضرابات، الثانية هي المفاوضة الجماعية بين النقابات وأرباب العمل من أجل الحصول أو التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين والثالث هو تشريعات العمل عن طريق الضغط على الدولة من أجل إصدار قوانين تضم حقوق العمال.

وبربط مضامين هذه النظرية بمفهوم الحركة النقابية نجد ما يلي:

1) البعد المذهبي: هي اعتماد الجوانب المادية الاقتصادية كإطار مرجعي.
2) البعد الأداتي: اعتماد التحاور والتفاوض أي وسائل مطلبية في الأساس.
3) البعد الغائي: تحسين شروط وظروف العمل، التي من أهمها الأجور.

وعلى العموم فإن هذه النظرية اهتمت بالجوانب المطلبية والمتعلقة بالعمل وشروطه وأغفلت جوانب أخرى. ولذلك فهي قد تجد صعوبة في التعامل مع الواقع الذي يحمل في طياته عدة تناقضات والمتمثلة في اختلاف تطلعات وطموحات الأفراد. فمن المحافظ إلى الراديكالي مرورا بالنفعي والوصولي، يمكن للنظرية الاقتصادية أن تتعثر بين هذا الثلاثي الذي يسعى كل طرف فيه إلى تحقيق مطالبه وفقا لسياسته ووسائله التي يؤمن بها. وبناءا على هذا تبقى هذه النظرية قاصرة عن الإحاطة بجميع ظروف العمل وتطلعات العمال المتغيرة زمكانيا.

4) النظرية الثورية :

يمكن تقسيم النظرية الثورية إلى قسمين، الأول تفاؤلي يرى في النقابة وسيلة فعالة في نصرة العمال، أما الثاني فهو تشاؤمي يعتقد في محدودية دور النقابة وعدم تحقيقها لمصالح العمال بصفة جدية وفعالة.

أ) الاتجاه التفاؤلي:

يعتبر كارل ماركس Karl Marx (1883-1919) الممثل الرئيس لهذا الاتجاه الذي يركز على البعد المادي في تفسيره للظواهر الاجتماعية التي نجد من بينها ظاهرة النقابات. لقد أولى ماركس أهمية كبيرة لدراسة الحركة العمالية عموما والنقابات خصوصا، هذه الأخيرة التي رآها الملاذ الأخير للعمال من أجل التنفيس عن آمالهم وطموحاتهم.

ينطلق ماركس في تحليلاته من إشكاليات متعددة بدأ بالبعد التاريخي وكيفية ظهور النظام الرأسمالي وتحول نظام الملكية من الإقطاعية إلى الرأسمالية، الأمر الذي نتج عنه انقسام المجتمع إلى طبقتين: مالكة لوسائل الإنتاج تعرف بالطبقة الرأسمالية البرجوازية، ومالكة لقوة العمل تعرف بطبقة البروليتارية، هذه الأخيرة تقوم بتأجير قوة عملها إلى رب العمل مقابل أجر زهيد لا يجدد طاقتها ليوم عمل جديد. وهنا يبرز الاستغلال الرأسمالي، لأن العامل لا يحصل على فائض القيمة الذي يعد سببا في إغناء الرأسمالي وإفقار العامل، إضافة إلى هذا يساهم كل من تقسيم العمل والآلية في مضاعفة بؤس العمال، الأمر الذي يجعلهم في حالة اغتراب عن إنتاجهم، مجتمعهم وحتى عن أنفسهم.

انطلاقا مما سبق يبدأ العمال في الإحساس بوجودهم وبأنهم واقعون تحت الظلم والاستغلال الرأسمالي وذلك لما يعيشونه يوميا. فيضطرون إلى التكتل كحل أمثل لمجابهة رب العمل ولأنهم يرون بأن العمل الجماعي أجدى وأنفع لهم. وبهذا التكتل يتم إنشاء الاتحادات المهنية والنقابات التي تقف بالمرصاد للرأسماليين. وتحاول التخلص من الاستغلال وذلك عن طريق العمل المطلبي من جهة والمتمثل في المطالبة بتحسين ظروف وشروط العمل. وبالعمل السياسي من جهة أخرى. وذلك بغية تغيير النظام القائم الذي يكرس الوضعية القائمة ويعمل على استمرارها والمحافظة عليها. والآلية التي تعتمدها النقابات من أجل تحقيق أهدافها هي الصراع الطبقي، فهذا الأخير يمثل المحرك الأساسي للتغير الاجتماعي وذلك بغية الانتقال من مجتمع مليء بالتناقضات

إلى مجتمع بلا طبقات وبلا تناقضات. وفي هذا المعنى يقول ماركس في كتابه بؤس الفلسفة "إن الظروف الاقتصادية في المقام الأول، قد حولت جماهير الناس إلى عمال، ولقد خلقت سيطرة رأس المال، الموقف المشترك والمصالح المشتركة لهذه الطبقة. وعليه فإن الجماهير هي بالفعل طبقة بالنسبة لرأس المال، ولكنها ليست كذلك بالنسبة لنفسها. وعند وجود الصراع... فإن هذه الجماهير تتحدد وتشكل نفسها في طبقة من اجل نفسها، وتصبح المصالح التي تدافع عنها هي مصالح الطبقة" [1].

وهذا يعني أن الرأسمالي والعمال "في تعارض دائم وصراع مستمر، يتخذ شكلا سافرا في بعض الأحيان ومقنعا في أحيان أخرى، وانتهى الأمر دائما إما بتغير ثوري للمجتمع بأسره أو بانهيار الطبقتين المتصارعتين معا" [2].

ويمكننا حصر النظرة التفاؤلية لنشوء النقابات فيما يلي:

1) – ظهور المجتمع الرأسمالي وما نتج عنه من تغير في وسائل وقوى الإنتاج، الأمر الذي أثر على علاقات الإنتاج ذاتها.
2) – ظهور طبقتين اجتماعيتين واحدة مستغلة نتيجة لملكيتها لوسائل الإنتاج ولتحكمها في مناصب وظروف العمل والثانية مستغلة لعدم ملكيتها إلا لقوة عملها.
3) – بدايات التكتل العمالي نتيجة للوعي بوجودهم الاجتماعي الذي ما هو إلا انعكاس للوضعية الاستغلالية التي يعيشونها.
4) – الصراع الطبقي وتحول الطبقة العاملة من طبقة بذاتها إلى طبقة لذاتها واقتران العمل المطلبي بالسياسي.

---

[1])_ بوتومور : **علم الاجتماع منظور اجتماعي نقدي**، ترجمة عادل مختار الهواري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص: 127.

[2])_ محمود عودة : **تاريخ علم الاجتماع**، الجزء الأول : الرواد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 129 .

وباقتران أسس هذه النظرية بمفهوم الحركة النقابية نحصل على ما يلي:

1) البعد المذهبي: الأساس المادي كبناء تحتي لكل ما ينتج ويظهر في المجتمع.

2) البعد الأداتي: الصراع الطبقي كأهم وسيلة تغيرية.

3) البعد الغائي: تغيير المجتمع من مجتمع استغلالي إلى مجتمع بلا طبقات وبلا تناقضات.

إن تناول ماركس للنقابة تناول مهم، غير أنه أحادي النظرة نتيجة لإغفاله بعض الجوانب التي قد يكون لها دور هام في نشأة النقابات وتطورها على سبيل المثال البعد النفسي واختلاف تطلعات الأفراد، نظرة العامل لمستقبله، هل هو ذاتي النزعة أم اجتماعي، إضافة إلى تطور النظام الرأسمالي واهتمامه بالجانب الإنساني في العمل وتركيزه على الإنسان العامل، حاجياته، تطلعاته، أهدافه، كل هذه الأمور تؤدي إلى القضاء على الواجهة الصراعية أو تؤجلها إلى حين.

ب) <u>النظرة التشاؤمية</u>:

جاءت هذه النظرية كاستمرار للنظرية الثورية التفاؤلية، لكنها كانت في الاتجاه المعاكس، حيث كانت جد متشائمة، فكانت مركزة على الجوانب المثبطة للنشاط النقابي، وجعله أقل فعالية خاصة بالنسبة للناحية التغيرية في المجتمع ويعتبر كل من لينين وروبرت ميتشلز من أبرز الممثلين لهذه النظرية.

*** <u>لينين</u>** Lénine (Vladimir Ilitch Oulianov (1870-1924) **:**

انطلق لينين في تحليل النقابات من وجهة نظر مؤداها عدم حتمية التلقائية في تشكيل الوعي العمالي واتحاد العمال في شكل نقابات، كما لم يعتقد في حتمية ثورة النقابات باعتمادها على الجانب الاقتصادي والسياسي وهو في ذلك يرى بأن " الكفاح وحده للنقابات لن يحقق تغييرا ذا بال وأن قصارى ما يمكن أن تصل إليه النقابات بكفاحها الاقتصادي هو أن تحسن قليلا من ظروف

بيع العمال لسلعتهم " قوة العمل " وعندما يأتي الانكماش الاقتصادي تصبح النقابات عقيمة وثانيا : أن الكفاح السياسي والثوري يجب أن يكون له مكان، بل أولوية في عمل النقابات مع الاحتفاظ بالنشاط الاقتصادي وتسخيره لخدمة قضية الثورة "[1].

ولذلك فهو يرى بأن نجاح النقابات لن يتحقق إلا إذا تم التأطير الإيديولوجي والإشراف السياسي للدولة، أي وجود جهة طلائعية تقوم بنشر الفكر الاشتراكي وتعميمه ومراقبته حتى يتم تشكيل الوعي الطبقي لدى العمال وهو يرجع هذه المهمة إلى الحزب الذي يراقب بدقة الجانب الإيديولوجي من نشاط النقابات. وبهذا فإن النقابات تعتبر حلقة وصل بين القيادات الحزبية والجماهير العمالية. ومن هذا المنظور نلاحظ أن لينين أجرى تمييز بين "وعي النقابة العمالية "، وهو كل ما تستطيع الطبقة العمالية أن تحققه بنفسها وبين " الوعي الاشتراكي وهو ما توفر عن طريق المفكرين الثوريين. وعمليا فإن مكان الالتقاء بين الطبقة العاملة بوعيها المتخلف وبين المفكرين " الحزب " ولكن الالتقاء يكون في جانب واحد، لأن الحزب يجسم قبل كل شيء نظرية تصحيحه عن العالم " [2].

وعلى العموم فإن فكرة لينين ترى ضرورة وجود فئة طلائعية تقوم بتحمل مسؤولية نشر المبادئ والأفكار الاشتراكية ومراقبتها وأن النقابات ما هي إلا وسيلة من أجل هذا التأطير .

وبربط النظرية اللينينية بالحركة النقابية كظاهرة اجتماعية نجد:

1) البعد المذهبي: الجوانب المادية التي تمس جميع أفراد المجتمع والتي تحكم وتحدد العلاقات الاجتماعية.

---

[1])_ جمال البنا : **التاريخ النقابي المقارن**، مطابع الجامعة العمالية، القاهرة، بدون تاريخ، ص : 161 .

[2])_ بوتومور : مرجع سابق، ص : 126.

2) البعد الأداتي: الصراع في أو من خلال التأطير الإيديولوجي الطلائعي الحزبي.

3) البعد الغائي: تحسين الحياة المعيشية لأفراد المجتمع بحيث تكون متساوية وغير مولدة لتفاوت طبقي.

* **روبرت ميشلز** Michels Roberto (1876-1936) :

يعتمد رأي ميشلز في تحليله للنقابات على ما استقاه من دراسته للأحزاب السياسية وهو بهذا يقدم نظرة داخلية عن بنية ووظائف النقابات. وهو في هذا يعتقد بأن النقابات لا يمكن أن تبقى خاضعة لإرادة العمال وتوجيهاتهم، وإنما ستصبح منظمات بيروقراطية تتحكم فيها أقلية منتخبة تعمل على المحافظة على مكاسبها كلما سنحت الفرصة لتحقيق ذلك وبهذا صاغ قانونه المعروف بالقانون الحديدي للأوليجاركية والذي يتضمن الأفكار التالية [1]:

1) – اتساع التنظيمات العمالية وبالتالي عدم تمكن العمال من المشاركة في مناقشة القرارات واتخاذها.

2) – انقسام النقابات إلى أقلية حاكمة وأغلبية محكومة.

3) – الميل نحو التنظيم البيروقراطي ومركزية القرار.

4) – الاختلاف الوظيفي يؤدي إلى اختلاف اجتماعي وحتى إيديولوجي.

5) – التخصص والمعرفة التامة بجميع الجوانب التي تمكن الرئيس من إدارة التنظيم النقابي، الأمر الذي لا يتوفر لجميع العمال، مما يؤدي إلى إعادة انتخاب نفس الأعضاء في نفس المناصب واعتقاد العمال في ضرورة وجود قادة للتنظيم.

---

[1])_ عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع التنظيم**، درا المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص–ص: 185–190.

ويقرر ميشلز أن عدم الديمقراطية الداخلية يكون لها انعكاس على الجوانب الخارجية، بحيث تؤثر على مطامح العمال ومدى سعيهم إلى تحقيقها واقعيا، إضافة إلى انعكاس النتائج المحققة على حياتهم ككل، إضافة إلى هذا فإن الأقلية الحاكمة مع مرور الوقت تتخلى عن المطالب العمالية وتعمل على تحقيق المطالب الرأسمالية وتكريسها ميدانيا وذلك سعيا منها للمحافظة على مناصبها والعمل على تحقيق الإيديولوجية الرأسمالية ميدانيا وبالتالي تتحول إلى مدافع عن الرأسمالية وحامي لها عوض محاولة القضاء عليها.

وبمحاولة إسقاط ما اشتملت عليه هذه النظرية على موضوع الحركة النقابية نجد :

1) البعد المذهبي: قواعد بيروقراطية تنظيمية مبنية على المصلحة الخاصة وحماية التنظيم.
2) البعد الأداتي: الالتزام بما هو مقرر في القواعد التنظيمية واعتماد الحوار كوسيلة فاعلة ما بين الطرفين المتصارعين (العمال وأرباب العمل).

(1) البعد الغائي : حماية الأقلية الحاكمة في النقابة من الانكماش والاندثار وعدم التمكن من إعادة انتخابها.

إن أفكار ميشلز مقبولة واقعيا، غير أنه أغفل بعض الجوانب منها تغيير بعض القادة لأفكارهم، انقسام طبقة العمال إلى فئات اجتماعية يؤدي إلى انخفاض الوعي الطبقي، إضافة إلى هذا عدم معالجتها للصراع الذي ينشأ بين قادة النقابة أنفسهم أو بين النقابات المحلية الوطنية، كما أنه أغفل فكرة التكوين والتثقيف العمالي التي تقرب الهوة بين العمال والقيادات النقابية.

5) <u>النظرية السياسية</u>:

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية تتمثل في ضرورة وإلزامية وحتمية سيطرة النقابات على المجتمع ككل. فالنقابة هي أداة الحكم في المجتمع وأن هذا المجتمع سيكون محصلة للعمل والنشاط النقابي بالتركيز على جانبيه السياسي

والقانوني. وهي في هذا تسعى إلى محاولة السيطرة على الصناعة وذلك عن طريق سيطرتها على وسائل الإنتاج وتوزيع المنتوجات وتتمثل وسائلها بغية تحقيق أهدافها في الإضراب، العنف، العمل المباشر،... وكلها وسائل تغيرية ترفض الواقع القائم وتسعى لتجسيد مجتمع عمالي احتكاري.

و بإجراء إسقاط نظري على موضوع الحركة النقابية نحصل على ما يلي :

1) البعد المذهبي: سياسي ثوري (تغيير راديكالي لنظام القائم).
2) البعد الأداتي: الصراع عن طريق التكثيف من الإضرابات العامة وأعمال العنف.
3) البعد الغائي: تغيير النظام القائم في المجتمع وتحكم النقابات في كل ما يتعلق بالمجتمع ككل.

غير أن هذه النظرية والتي تعتبر ثورية فوضوية لا يمكن تجسيدها واقعيا لعدة اعتبارات أهمها عدم الإيمان بجدوى العنف والإضرابات كوسائل وحيدة في تحقيق المطالب العمالية، عدم طموح العمال إلى الحكم أو إلى حكم أنفسهم بأنفسهم، عدم القدرة التامة على التحكم في الصناعة من طرف العمال أنفسهم لقلة الخبرة والكفاءة العالية في الإدارة والتنظيم، إضافة إلى هذا فإن الدولة عند قيامها بالتأميم فإنها قد لا تقصد حماية العمال بالضرورة وإنما قد تقصد حماية صناعة معينة.

هذه هي جل النظريات التي تناولت نشأة، تطور، نشاط وسياسة النقابات بالدراسة والتحليل والملاحظ أن كل واحدة منها ركزت على جانب معين أو جوانب معينة وأغفلت جوانب أخرى، غير أنها تبقى في مجملها محاولات جادة لإعطاء النقابة، نشاطها وسياساتها طابعا أكاديميا موضوعيا.

ونحاول في الأخير تقديم جدول مختصر لما تضمنته النظريات السابقة مقرونا بمفهوم الحركة النقابية.

جدول (5) : يبين النظريات الاجتماعية وعلاقتها بالحركة

الحركة النقابية / النظرية الاجتماعية	البعد المذهبي	البعد الأداتي	البعد الغائي
النظرية الأخلاقية	الأفكارالمثالية والأخلاق المسيحية	القضاء على الندرة والمنافسة	تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروة
نظرية المضامين الاقتصادية	مطلبية تهتم بالنواحي الاقتصادية	المطالبة عن طريق المفاوضة واستصدار تشريعات وتضامن العمال فيما بينهم	تحقيق أجور مرتفعة وشروط عمل أفضل
النظرية النفسية	الخوف من المغامرة نتيجة الندرة وكثرة المنافسة	مراقبة سوق العمل والتحكم فيه	تأمين مناصب العمل

النظرية الثورية	**جوانب مادية البناء تحتي => البناء فوقي مادي => اجتماعي، نفسي، سياسي،...**	**الصراع**	**تحقيق توزيع عادل للثروة**
النظرية السياسية	**نظرية سياسية ثورية**	**الصراع الحاد**	**تغيير النظام القائم والتحكم فيه من قبل النقابة نفسها**

III.<u>أنواع الحركات النقابية</u> :

باستقراء كل ما سبق يمكننا إبراز جانبين من السياسة النقابية الأول إصلاحي والثاني ثوري، سنحاول توضيحها فيما يلي:

1) <u>النقابة الإصلاحية</u>:

تقوم السياسة النقابية الإصلاحية على مبدأ هام هو الاعتراف بوجود النظام الرأسمالي وضرورة التعامل معه. فهي لا تريد الدخول معه في صراع ومواجهة مباشرة. وإنما تركز على الاهتمام بالناحية المطلبية المتعلقة بالنواحي المهنية الاجتماعية للعمال أو بالمصالح المادية والمعنوية لهم. وهي في هذا تهتم بالجوانب أو بجوانب معينة من المطالب العمالية كالأجور، مدة العمل، ظروف العمل، الضمان الاجتماعي... مستعينة في ذلك بالوسائل السلمية، خاصة المفاوضة الجماعية التي توصلها إلى إبرام الاتفاقيات الجماعية، إضافة إلى هذا تركز على الجانب التشريعي وإصدار قوانين تحمي العمال ضد التعسف والاستغلال الرأسمالي.

ويمكننا أن نطلق على هذا النوع من النقابية مصطلح النقابية المراقبة أو المشاركة التي تركز على ضرورة مراقبة المشروع سواء من الناحية التنظيمية التقنية أو من الناحية الاجتماعية وهي في هذا تعتمد إما على المشاركة العمالية

في الإدارة وفي اتخاذ القرارات وفي وضع أهداف المشروع[1]. وإما عن طريق مساعدة المشروع ميدانيا وذلك بالتعريف به ومحاولة القيام بعملية إشهارية لمنتوجاته أي أنها تساهم في تسويق المنتوج. وهنا يتجاوز النشاط النقابي الجانب المطلبي المتعلق بالمصالح المادية والمعنوية إلى محاولة الدفاع عن المؤسسة مثل: البحث عن أسواق جديدة، الدفاع عن شروط المنافسة وكذلك المطالبة بالحماية الجمركية [2].

وعليه فإن النقابات الإصلاحية لا ترى حرجا في وجود النظام الرأسمالي وإنما تحاول تحقيق المطالب العمالية عن طريق التحاور معه وتطبيق سياسة "خذ وطالب" أي أنها نقابات مطلبية في الأساس.

2) النقابة الثورية:

تقوم هذه النقابة على مبدأ هام وهو رفض النظام القائم والسعي إلى تغييره، لأنها ترى أن جل ما يوجد في المجتمع من تنظيمات أو مشاكل أو أزمات إنما هي وليدة النظام الرأسمالي القائم، وأن أسلوب التعامل التفاوضي التحاوري لا يجدي نفعا ولذلك فإنه من الضروري القضاء عليه. وهذا لن يتأتى إلا بالإضرابات والعنف وانتهاج كل السبل التي تعجل بالقضاء عليه. وتعرف هذه النقابة بالنقابة المعارضة وهي في سبيل تحقيق أهدافها تسعى للسيطرة على وسائل الإنتاج بغية إعادة تشكيل علاقات الإنتاج وأساليبه، كما أنها منفصلة عن الأحزاب السياسية وعن أي جهة تسعى للسيطرة عليها واستغلالها.

وعلى العموم فإن هذه النقابات ترفض النظام الرأسمالي جملة وتفصيلا وتصارع الأسس التي قام عليها خاصة نظام الملكية الخاصة وذلك بناء على

---

[1])_ جورج فريدمان وبيار نافيل : مرجع سابق، ص-ص : 332-342 .

[2])- Raymond Barre : **Economie politique**, 2e Ed., PUF, Paris, 1970, P : 94.

توجهات إيديولوجية مناهضة للرأسمالية وهي في هذا تربط نشاطها المطلبي بالسياسي.

وبناءا على كل ما سبق يمكننا تقسيم طبيعة الحركات النقابية في عصرنا هذا إلى ثلاث أنواع أساسية هي[1]:

1) – النقابة المعارضة التي تبحث عن التغيير الجذري للمجتمع ككل وهي تركز على ظروف العمال الاقتصادية والاجتماعية وتعتمد على الإضراب العام والشامل وأبرز ممثل لها النقابة الفرنسية C.G.T.

2) – النقابة المراقبة تبحث قبل كل شيء عن إصلاح وتحسين شروط الحياة والعمل للعمال ككل ولا تهدف إلى تغيير المجتمع في حين أنها ترفض المشاركة في التسيير وأبرز ممثليها النقابات البريطانية والأمريكية.

3) – النقابة المسيرة وهي التي تبحث عن المشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص العمل والعمال وبالتالي الاهتمام بالنواحي الاجتماعية للعمال وكذلك للمؤسسة وأبرز ممثل لها النقابة الألمانية.

وعليه يمكننا وضع مخطط توضيح للسياسة النقابية في وقتنا الحاضر والمتمثل في المخطط الموالي:

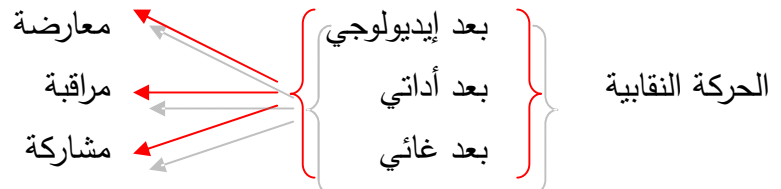

مخطط يبين طبيعة الحركة النقابية

IV.<u>التغير الاجتماعي وواقع الحركة النقابية:</u>

تعتبر الحركة النقابية حركة اجتماعية قائمة بذاتها لكونها تعتمد على إطار مذهبي أو نظري تستند إليه في التعريف بنفسها وبأهدافها ووسائل نشاطها

[1])- Marc Montoussé et Gilles Renouard : **100 Fiches pour comprendre la sociologie**, Bréal, Paris, 1998, P : 165.

المختلفة كما أنها تسعى إلى تحقيق هدف محدد هو في أصله الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لأعضائها وإن كان هذا الهدف في تغير مستمر بحكم تغير الظروف والأحوال السائدة في مجتمع معين.

و إذا كانت نشأة النقابة ناتجة في أصلها عن العلاقة التاريخية بين العمل ورأس المال فإن النضال النقابي لم يحد في أصله عن هذه الثنائية رغم أن النقابة في المجتمعات الحديثة تعتبر مؤسسة مركزية تعمل على ضمان وضبط العلاقات الاجتماعية[1] خاصة مع ظهور ما يعرف بالعولمة وما نتج عنها من زوال الدولة الوطنية خاصة بالمعنى الاقتصادي وتراجع دور الدولة عن دورها التدخلي إلى ما يعرف بدولة الحد الأدنى[2].

من حيث المبدأ تعمل الحركة النقابية على تحقيق السلم والاستقرار الاجتماعي فهي تعزز من عمليات التغير الاجتماعي السلمي الذي لا يؤدي إلى حدوث قلاقل اجتماعية وسياسية واقتصادية وإن كان العكس هو الحادث ميدانيا وعلى اعتبار أن الحركات العمالية والنقابية تمثل تاريخيا أكثر الحركات الاجتماعية قوة وديناميكية لكونها قامت على أسس متينة من خلال عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع ومن خلال ارتباطها بمختلف الحركات الاجتماعية والسياسية الأخرى بهدف النضال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية[3].

---

[1])- Claudette Lafaye : **sociologie des organisations**, Editions Nathan, paris, 1996.

[2]). بدأ مفهوم دولة الحد الأدنى وهو المرادف لمفهوم الدولة الحارسة في القرن 18 و19 في الظهور سنة 1979 ونجاح كل من مارغريت تاتشر في انجلترا ورونالد ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أختزل دور الدولة في مهام الأمن والدفاع والعلاقات الخارجية أما كل ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية فيترك للسوق كي ينظمه بناء على الاتفاق بين الشركاء الاجتماعيين ويعتبر هذا العهد هو الممهد لفترة العولمة وما انجر عنها من أزمة مالية حالية والدعوة لأخلقة الاقتصاد، انظر في هذا الصدد: جون جراي: الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، مكتبة الشروق& المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000، ص: 35 وما بعدها.

[3]). كيم سكبس: محاولة لفهم الحركات العمالية الجديدة في العالم الثالث: بزوغ الحركة النقابية الاجتماعية، ترجمة محب عبود، كتاب **المجتمع المدني والصراع الاجتماعي**، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، مصر، 1997، ص:91 وما بعدها.

و لا يبرز دور الحركة النقابية مهما كان شكلها المعتمد أحادي أو تعددي إلا من خلال ممارسة نشاطها النضالي فهو يجسد قوة اجتماعية مستجدة تبعا للتغيرات الاجتماعية الحادثة. ويأخذ هذا النشاط في الوقت الحاضر عدة أشكال وصور لعل أبرزها ما تمثله النقابات الألمانية والفرنسية الأولى بطريقة مشاركتها في التسيير ومراقبة الحالة الاقتصادية للبلد المتميز بنمط اجتماعي فاعل. أما الثانية فتتميز بالطابع النزاعي أو الصراعي المستمد من التجربة الفرنسية الداعمة لخصوصية الدولة الوطنية.

و إذا كان النشاط النقابي يعبر عن قضية مقاومة اجتماعية ووساطة بامتياز[1] فإنه يستجيب لتطلعات جماهير عريضة من العمال وحتى من الذين يرغون في دخول سوق العمل مستقبلا لكونه يهف لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وذلك لتعامله على محورين الأول المحور الاقتصادي ممثلا في أرباب العمل أما الثاني فيتعلق بالمستوى السياسي ممثلا في الدولة.

و رغم الأهمية والمكانة التي تحظى بها الحركة النقابية كتنظيم اجتماعي دفاعي يسعى لتحقيق السلم والاستقرار الاجتماعيين سواء على المستوى الخاص بالنسبة للمنخرطين في صفوفها والمهنة أو قطاع النشاط الممثلة له أو على المستوى العام بالنسبة للجوانب الاقتصادية والسياسات المعتمدة في الدولة على وجه العموم، إلا أنها في وقتنا الحاضر تعاني عدة إشكالات تعبر في مجملها عن أزمة متجذرة في تاريخ الحركة النقابية ذاتها وذلك لكون هذه الأخيرة لم تستطع مواكبة التطورات المتسارعة للمجتمعات المعاصرة وتشابك العلاقات الاجتماعية الناتجة عن هذه التغيرات وبالتالي أبقت على الأساليب التقليدية في

[1]). حسن بنعدي: البنية والممارسة النقابية في المغرب بحث في التأريخ والتأويل، **كتاب وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي**، دار توبقال للنشر، المغرب، بدون تاريخ، ص:153.

تنظيمها وممارسة نشاطها. ويمكن إجمال أهم محددات الأزمة النقابية حاليا في العناصر الموالية[1]:

- ✓ تطور الأبنية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ فقدان الثقة في الممثلين والقيادات النقابية.
- ✓ علاقة النقابات بالسياسية وسيطرة هذه الأخيرة على نشاطها المطلبي.
- ✓ محدودية استراتيجيات وأنماط النشاط النقابي.
- ✓ بيروقراطية النقابات وسيطرة الإجراءات الإدارية على علاقاتها مع منخرطيها وعلى تسيير مهامها.

إلا أن هذه الأزمة . وإن انعكست على أدائها النضالي وعلى مسألة تمثيلها . لم تحد من فعالية نشاطها بالمطلق بل استطاعة الحركة النقابية أن تحافظ على مكانتها كشريك اجتماعي له مواقفه المتمايزة وذلك لاعتماده في نضاله على مجموعة من الوسائل غير التقليدية يمكن خصرها فيما يلي:

- ✓ اعتمادها على الشارع كفضاء اجتماعي للتعبير وممارسة حقوقها (التجمع والتعبير) فلم يبقى مكان العمل هو الفضاء الخاص بممارسة النشاط النقابي بل أصبح اعتماد الشارع أكثر فعالية لما يحققه من إيصال للمطالب والتعريف بها عل اعتبار أن هذا الفضاء يضم حركات اجتماعية أخرى كالشباب والنساء والمدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان إضافة لما يحظى به الشارع من اهتمام إعلامي سياسي.
- ✓ اعتمادها على التخصص المطلبي فالنقابات اليوم تدافع عن الهوية الاجتماعية للفئات الاجتماعية وتمايزها عن باقي فئات المجتمع. في مقابل هذا النضال المتخصص تعتمد النقابات المطالب الشاملة لعل أبرزها حماية القدرة الشرائية والدفاع عن مناصب العمل وضمانها إضافة إلى

[1])- Michel Lallement : **sociologie des relations professionnelles**, Editions La Découverte, paris, 1996, p-p : 50-52.

محاولة الدفاع عن الصناعات الوطنية وعدم انتقالها إلى مواطن أخرى وهذا ما تمثله اليوم النقابات الفرنسية على وجه الخصوص.

- ✓ اهتمامها بالمستجدات الحادثة على المستوى الدولي وعلى كافة المستويات أي اهتمامها بالقضايا التي تمس بالسلم والأمن الدوليين وقضايا البيئة والمرأة والشباب والفقر....

إذن تعتبر الأزمة النقابية أزمة نموذج من جهة نموذج تم بناؤه خلال الحقبة الصناعية ولم يتمكن من مسايرة التطور الاقتصادي الحادث المبني في أصله اليوم على السيولات المالية الافتراضية. كما تعتبر أزمة دور من جهة أخرى نتيجة تطور أشكال العمل وتنظيماته مما حد من تمثيلها للعمال وبالتالي نشاطها النضالي[1]. وعليه فإن التغيرات الواقعة في عالم العمل بما يتضمنه من أنماط تنظيم وأساليب تنفيذ كان لها بالغ الأثر على الحركة النقابية خاصة في جانبها النضالي[2].

خاتمة:

في الأخير نؤكد أن موضوع الحركة النقابية من المواضيع التي لا زالت تسيل الكثير من الحبر وتستقطب العديد من المختصين ومن جميع التخصصات المعرفية على اعتبار أنها ترتبط بموضوع العمل وعلاقاته، هذه الخيرة تعرف الكثير من التغيرات في ظل الظروف والتحولات الاقتصادية والسياسية المتسارعة والتي تتطلب التعامل السريع والناجع في نفس الوقت الأمر الذي جعل من النشاط النقابي يعرف تطورا وتنوعا أدى صياغة آليات نضالية جديدة ومغايرة لما كان سائدا من قبل كذلك تراجع البعد الإيديولوجي وتنوعه وذلك لهدف استقطاب

---

[1])_ كريستوف أجيتون: **العالم لنا: العولمة الليبرالية والحركات الاجتماعية المناهضة لها**، ترجمة: طارق كامل، دار ميريت، القاهرة، 2005، ص_ص: 126_127.

[2])_ المرجع السابق، ص : 151.

فئات جديدة لعل أهمها فئة النساء والشباب. في الأخير نقول أن موضوع النقابة يبقى من المواضيع التي تستدعي البحث والتعريف بها خاصة في الجزائر.

قائمة المراجع

اللغة العربية:

1. أحمد جامع : المذاهب الاشتراكية، ط : 2، دار المعارف، مصر، 1969.
2. السيد حنفي عوض: علم الاجتماع العمل الصناعي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1988.
3. اعتماد محمد علام: علم الاجتماع الصناعي: التطور و الاتجاهات، ط: 02، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2004.
4. بوتومور : علم الاجتماع منظور اجتماعي نقدي، ترجمة عادل مختار الهواري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985.
5. بيار لاروك: **الطبقات الاجتماعية**، ترجمة: جوزف عبود كله، ط: 02، منشورات عويدات، بيروت، 1980.
6. جورج فريدمان و بيار نافيل : رسالة في سوسيولوجيا العمل : 2، ترجمة حسن حيدر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
7. جورج لوفران : الحركة النقابية في العالم، ترجمة : الياس مرعي، ط : 02، منشورات عويدات، بيروت، 1980.
8. جون جراي: الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، مكتبة الشروق& المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000.
9. جمال البنا : التاريخ النقابي المقارن، مطابع الجامعة العمالية، القاهرة، بدون تاريخ.
10. جمال البنا : نشأة الحركة النقابية وتطورها، مطابع الجامعة العمالية، القاهرة، 1989.

11.حسن بنعدي: البنية و الممارسة النقابية في المغرب بحث في التأريخ و التأويل، كتاب وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، دار توبقال للنشر، المغرب، بدون تاريخ.
12.كيم سكبس: محاولة لفهم الحركات العمالية الجديدة في العالم الثالث: بزوغ الحركة النقابية الاجتماعية، ترجمة محب عبود، كتاب **المجتمع المدني و الصراع الاجتماعي**، مركز الدراسات و المعلومات القانونية لحقوق الإنسان، مصر، 1997.
13.كريستوف أجيتون: العالم لنا: العولمة الليبرالية و الحركات الاجتماعية المناهضة لها، ترجمة: طارق كامل، دار ميريت، القاهرة، 2005.
14.محمود عودة : تاريخ علم الاجتماع، الجزء الأول : الرواد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
15.عبد الباسط محمد حسن : علم الاجتماع الصناعي، ط : 03، دار الغريب، القاهرة، 1982.
16.عبد الله محمد عبد الرحمن: علم الاجتماع الاقتصادي، الجزء (1) : النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
17.عبد الله محمد عبد الرحمن: علم الاجتماع التنظيم، درا المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.
18.فرانك تاننباوم: نظرات في مستقبل الحركة العمالية، ترجمة: راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963.

اللغة الفرنسية

1. Claudette Lafaye : sociologie des organisations, Editions Nathan, paris, 1996.
2. Dominique Andolfatto et Dominique Labbé : **Sociologie des syndicats**, Editions la Découverte, Paris, 2000.
3. Erik Neveu : ***Sociologie des mouvements sociaux***, 3ème édition, collection repère, Editions La Découverte, Paris, 2002.
4. Georges le Foranc : Le syndicalisme en France, 9e Ed., PUF, Paris, 1975.

5. Jean-Pierre Delas : le mouvement ouvrier : naissance et reconnaissance 19e et 20e siècle, éditions Nathan, Paris, 1991.
6. Marc Montoussé et Gilles Renouard : 100 Fiches pour comprendre la sociologie, Bréal, Paris, 1998.
7. Marie- Thérèse Join-Lambert et des autres : Politiques social, 2e éditions, Presses de sciences Po et Dalloz, Paris, 1997.
8. Michel Lallement : **sociologie des relations professionnelles**, Editions La Découverte, paris, 1996.
9. Michel Lallement : **Sociologie des relations professionnelles**, Editions la Découverte, Paris, 1996.
10. Patrick de Laubier : Histoire et Sociologie du syndicalisme : 20-21 siècles, MASSON, Paris, 1985.
11. P. Silvestre et P. Wargret : Le syndicalisme contemporain, Librairie Armand colin, Paris, 1970.
12. Raymond Barre : Economie politique, 2e Ed., PUF, Paris, 1970.
13. Régine Pernoud : Les origines de la bourgeoisie, 4e Ed., PUF, Paris, 1969.
14. René Mouriaux : Le syndicalisme face à la crise, Editions La Découverte, Paris, 1986.
15. Wolfgang Abendroth : Histoire du mouvement ouvrier en Europe, traduit par Jean Denand et Paul Laveau, Editions La Découverte, Paris, 2002.